

«الشهابية» ثورة بيضاء

الدكتور باسم الجسر*

لا شك في أنّ شخصيّة الرئيس فؤاد شهاب تصدّرت الطليعة، على المسرح السياسي اللبناني، عبر السنوات الخطيرة التي مرّ بها لبنان، منذ أزمة استقلاله الأولى، والانقلاب الأبيض (١٩٥٢)، مروراً بعصيان ١٩٥٨، والمحاولة الانقلابية الفاشلة (١٩٦٢) التي أفضت إلى الأزمة الداخلية المزدوجة (جلف - نهج)، ناهيك عن الأزمة الإقليمية الفلسطو-لبنانية. فبصفته قائداً للجيش اللبناني، ثمّ رئيس وزارة انتقالية، وبعدها، رئيساً للجمهورية، وعرباً لتيّار مدرسة سُمّيت بـ«النهج» أو «الشهابية»، طبع الحياة السياسية اللبنانية بطابعه الخاص، طوال خمس عشرة سنة، أكثر من أيّ رجل دولة آخر، في الخمسينيات والستينيات.

واليوم، وبعد رحيله بأكثر من ثلاثين سنة، ما نزال نُنوّه بأسلوب

(*) لمناسبة مرور أربعين سنة على انتهاء مدّة رئاسة العماد فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) ألقى الأستاذ باسم الجسر في حزيران ٢٠٠٥ هذه المداخلة في مدرسة سيّدة الجمهور (لبنان) حول أثر الشهابية في الحياة اللبنانية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. الأستاذ الجسر هو دكتور في الحقوق من السوربون - باريس (٢)، ومدير سابق لوزارة الإعلام ولمعهد العالم العربيّ في باريس. له من الكتب: الميثاق الوطني اللبناني، ١٩٤٣ ونحو لبنان جديد والرئيس فؤاد شهاب، وقد أسّس مع الدكتور إميل بيطار الحزب الديموقراطي اللبناني، وهو حالياً نائب رئيس «حركة التجنّد اللبناني». اضطلع بدور في الحياة السياسية اللبنانية إبان حكم الرئيس شهاب.

حكم فؤاد شهاب، وبرؤاه الاجتماعية، وبمفهومه المُميّز للدولة
والمؤسسات.

وها أنا الآن مدعوّ، بعد هذا القدر من السنوات، لأجيب، كما
أظنّ، عن سؤالين أساسيين:

- ماذا كانت الشهابية، بالضبط؟

- ماذا يبقى اليوم من هذه التجربة الوطنية والسياسية؟ وهل
تتضمن حلولاً عملية، ومبادئ تصلح لبناء مستقبل لبنان أفضل؟

التسمية «الشهابية» أطلقها الصحافي الكبير جورج نقاش، في
أثناء محاضرة ألقاها بالندوة اللبنانية، أوائل الستينيات. فالشهابية، في
مفهومه، كانت أسلوب حكم وطريقة تصوّر لدور الدولة ومسؤولياتها،
زد على ذلك نظرتها المُميّزة إلى الوحدة الوطنية المرتكزة على احترام
ميثاق ١٩٤٣، المقرونة بالعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.
وجورج نقاش كان أول المدافعين عن التجربة الشهابية في الحكم.
ولكن، كان علينا أن ننتظر نهاية ولاية الرئيس شهاب الرئاسية
(١٩٦٤)، وننتقل إلى سنة ١٩٧٠ التي شهدت هزيمة الشهابيين
السياسية، للتمكن من تقييم هذه التجربة، ورسم خطوطها، وتحديد
مضامينها وأهدافها.

لم يكن فؤاد شهاب رجلاً ثورياً، بل كان رجلاً إصلاح. ولم
يكن يوماً متعصباً لنظرية، بل كان رجلاً مبدأ. فبالرغم من كونه عسكرياً
وضابطاً وقائد جيش، إلا أنه كان ديموقراطياً أصيلاً. ولم يستهوه
الحكم يوماً، وهو ابن عائلة أميرية حكمت لبنان. فلقد رفض تولّي
رئاسة الجمهورية ثلاث مرّات: ١٩٥٢ و ١٩٥٨ (قبل أن يُجبر على
قبولها ليضع حداً للفتنة)، وفي سنة ١٩٦٤، عندما رفض تجديد ولايته
الرئاسية؛ مع العلم أنّ أكثرية مجلس النواب المطلقة أيدت تجديد
ولايته. فلكي ندرك كُنه الشهابية علينا أن نفهم شخص فؤاد شهاب.
فهو لم يكن سياسياً يسعى إلى الحكم، بل كان رجلاً واجب، عميقاً

الإيمان والثقة. من هنا تجرّده عن الغنى والأمجاد الأرضية، وحرصه
على العدالة الاجتماعية.

وفي الواقع، يمكن تقسيم ولاية فؤاد شهاب الرئاسية إلى
مرحلتين: فالستتان الأولى والثانية منها كُرّستا، في الشأن الداخلي،
لإعادة بناء الوحدة الوطنية التي أدمتها وصدّعتها فتنة ١٩٥٨؛ وعلى
الصعيد الخارجي والعربي، جهد لتصحيح العلاقات المضطربة
بالجمهورية العربية المتحدة. من هنا، اللقاء الشهير بعبد الناصر في
خيمة على الحدود اللبنانية - السورية الذي أفضى إلى ميثاق شرف،
أسهم، في ما بعد، بإعادة السلام والاستقرار إلى لبنان. بعدها، دعا
إلى انتخابات نيابية وفق قانون انتخابي جديد يؤمّن تمثيلاً أفضل
للشعب.

وفي العام ١٩٦٠، فاجأ فؤاد شهاب اللبنانيين بتقديم استقالته من
رئاسة الجمهورية، معتبراً أنه أدّى المهمة التي انتُخب من أجلها، وهي
إعادة السلام والوثام إلى البلاد. ولكن الطبقة السياسية والشعب رفضا
بالإجماع هذه الاستقالة، وأقنعا بالرجوع عن قراره.

فمنذ تلك اللحظة، قرّر والتزم إجراء الإصلاحات الإدارية
والاجتماعية والاقتصادية التي رآها ضرورية، لا لبناء دولة عصرية
فحسب، بل لتنمية الاقتصاد وإرساء أسس العدالة الاجتماعية، كما
أسرّ إليّ في ما بعد. كلّ هذه كانت تكوّن، في نظره، الأسس الحقيقية
للوحدة الوطنية.

ومن سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤ كرت سُبحة الإنجازات: قانون
التسليف والمال (المصرف المركزي)، الإصلاح الإداري (مجلس
الخدمة المدنية، التفيتش المركزي)، الضمان الاجتماعي، المجالس
المختصة (سياحة، إعمار)، المشروع الأخضر، إلخ...

والرئيس شهاب كان يطبّق الدستور بدقّة ويحترمه، وكان يدرك
جيداً أنّ بعض الأوساط البورجوازية المحافظة التي استفادت، بشكل

الاجتماعية الاقتصادية بين الطوائف والمناطق اللبنانية هي التي تسببت بالنزاعات السياسية، وحتى الوطنية منها، أو أذكت نارها. والوحدة الوطنية لا يمكن أن تكون متينة وحقيقية إن لم تركز على مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة والمواطنة، لا على التوازن الطائفي. «من فوق»، فمشروع فؤاد شهاب كان يحركه اهتمامه بإحداث هذه «الثورة البيضاء» التي رسم خطها وأرسى أساساتها.

غير أن الحياة السياسية لم تكن تتوقف، لسوء الحظ، على هذه النظرية المثالية للضرورة اللبنانية، بل كان على الرئيس شهاب أن يعيش ويتعاطى مع الطبقة السياسية اللبنانية، ومع الأحداث التي كانت تهز المنطقة والعالم العربي، ومع تداعياتها على الحياة، وعلى المناخ السياسي في لبنان.

فعلى صعيد السياسة الخارجية والعربية، صحح الرئيس شهاب موقع لبنان. فتفاهمه مع عبد الناصر اقتصر على امتناع لبنان عن الانضمام إلى أنظمة الدفاع العسكرية الغربية ومعاهداتها، ولا يتعداه إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي. فحياد لبنان في النزاعات العربية الداخلية لم يكن يعني تنكّره لالتزاماته العربية. والرئيس شهاب كان يعي الفائدة التي يجنيها لبنان من بقاءه منفتحاً على الغرب، مع انتمائه إلى العالم الحرّ، بدون أن يخضع أبداً لقوة عظمى، أو يشارك في الحرب الباردة ضدّ الاتحاد السوفياتي والشيوعية.

إلا أن هذه السياسة الحكيمة، البعيدة النظر، الديمقراطية، الوطنية والإنسانية، لم تُلاقِ الإجماع عند اللبنانيين، ولم تحم لبنان من ارتدادات النزاعات العربية. وأول صدمة عنيفة تلقّتها هذه السياسة انشقاق الجمهورية العربية المتحدة. فالأنظمة السورية المعادية لعبد الناصر لم تكن راضية عن تفاهم شهاب - عبد الناصر، تشاركها في ذلك أيضاً الأنظمة العربية الأخرى المناهضة لعبد الناصر. عقّب ذلك محاولة انقلاب الحزب القومي السوري الفاشلة التي شكّلت منعطفاً

مُهين، من مناخ الحرّية التي وفره الحكم، كانت ترفض هذه الإصلاحات، وفلسفته الاجتماعية. زد على ذلك لومها إيّاه على الاتفاق السياسي الذي أبرمه مع «الاشتراكي» عبد الناصر. عندها، لجأ إلى ما يُسمّى بـ«المراسيم الاشتراكية»، لإصدار القوانين المتعلقة بهذه الإصلاحات.

كانت هذه مظاهر «الأسلوب» الشهابي: إحترام الدستور والديموقراطية والنظام البرلماني. فإدارته شؤون الحكم من وراء الستار تمكّن من بلوغ غايته، وذلك بفضل شخصيته وتأثيره في الأغلبية النيابية التي كانت بجانبه. فعلاً، إن فؤاد شهاب الذي لا ينتمي إلى الطبقة السياسية، ما كان ليخفي كراهيته السياسيين الذين كان ينعتهم بـ«أكلة الجبنة». ولكنّه كان مُدرّكاً أنّ اللبنانيين، من الناحيتين الطائفية والسياسية، مرتبطون ببعض العائلات التقليدية، وأنّ من التهور، لا بل من الظلم أن يُغيّبوا عن مجلس النواب والحكومة... ولكنّه كان يحرص على توزيع المقاعد الوزارية توزيعاً عادلاً بين الطوائف، وعلى التمثيل الدائم للـ«يسار» و«اليمين» اللبنانيين في معظم الحكومات بشخص كمال جنبلاط وبيار الجميل، والاستعانة ببعض الوجوه الجديدة من التكنوقراط والمهنيين اللامعين، كوزراء في حكوماته. فعلى هذا المستوى لم يكن فؤاد شهاب ثورياً بالظاهر، إلاّ أنه في الواقع كان يُحضّر لثورة وثيدة وعميقة.

فالثورة البيضاء هذه كانت تقوم على «سحب البساط»، بلطفٍ وديموقراطية، من تحت أقدام طبقة السياسيين التي كانت تتعاطى السياسة، وبموافقتها هي بالذات. وهكذا، وفي فترة معقولة، تتحرّر الإدارة تدريجاً من نير السياسيين وتدخلاتهم، بُغية تلبية حاجات المواطنين، بدون وُسطاء، أو «توصية»، أي بناء الدولة العصرية التي، بتعاونها مع القطاع الخاص، في إطار الاقتصاد الحرّ المُخطّط، تُسهم، لفترة طويلة، في التنمية الاقتصادية الاجتماعية الكاملة والمتوازنة لكل المناطق. ولقد أكّدت بعثة إيرفد هذه النظرية، وهي أنّ الفوارق

٢ - مقارنة بالتصرفات غير الإنسانية وغير الديمقراطية للأجهزة الأمنية العربية وغير العربية، نرى أنّ تصرفات المكتب الثاني اللبناني كانت، بالفعل، طفيفة.

٣ - لم يعرض المكتب الثاني عضلاته إلّا بعد محاولة انقلاب ١٩٦٢، من أجل المحافظة على النظام. ولم يقم هذا الجهاز بالتدخل المباشر في السياسة الداخلية، إلّا في عهد الرئيس حلو.

٤ - مهما تكن كثافة تدخلات المكتب الثاني وأشكالها، وعدم انتظامها، فلا يمكننا إلّا أن نعترف بأنّ الدستور والنظام الديمقراطي، طوال العهد الشهابي، لم يُمسّا، وأنّه لم يتم إصدار أيّ قانون استثنائي، أو إعلان حالة طوارئ، حتّى بعد العملية الانقلابية الفاشلة. ولقد تمكّن المعارضون من الفوز في انتخابات ١٩٦٨، والاستيلاء على رئاسة الجمهورية ديمقراطيًا، على مرأى «المكتب الثاني» ومسمعه. إلّا أنّه كان من الأفضل إلّا يتدخل «المكتب الثاني» في السياسة، وفي الحكم، إبان العهد الشهابي. ولربّما كان على الرئيس شهاب أن يؤسّس حزبًا سياسيًا، تمثّلًا بالجنرال ديقول، ينضمّ إليه «السياسيون النهجيون»، وبخاصّة، مئات التكنوقراط والسياسيون الشبان المقتنعون بأفكاره، الأمر الذي اقتنع بضرورته الرئيس شهاب، في سنواته الأخيرة. ولكنّ فؤاد شهاب كان عسكريًا، وليس رجلًا سياسيًا؛ رجل واجب، مدرّبًا على التأمل والعمل بصمت، وليس زعيمًا شعبيًا «كاريسماتيًا». وصحيح أنّ ضباط الجيش الذي بناه محضوه ثقّتهم، وكانوا يؤدّون له الولاء الكامل، ويعتبرون أنفسهم محازبين له. وهنا يجب الإقرار للرئيس شهاب بالفضل، إذ إنّّه لم يُدخل أيّ عسكري في الحكومة بعهد، وأنّه كان يرفض أن يسعى أيّ ضابط إلى كرسي الرئاسة.

وختلاصة القول، إنّ فؤاد شهاب، بالرغم من الإقرار المتأخّر بفضل، فقد أساءت فهمه فئة من معاصريه اللبنانيين، وحكمت على

بارزًا في نهج سياسة فؤاد شهاب، أو بالأحرى، في عجالات تحركها، تلى ذلك رفضه تجديد ولايته، وبالتالي، انتخاب شارل حلو الذي أريد به استمرارية للشهابية، ولكنّ عهده تحوّل إلى مُنزَلٍ جرّ معه الشهابيين والشهابية إلى انتهاء سيطرتهم السياسية على الدولة.

ومما لا شكّ فيه أنّ الإصلاحات والإنجازات الإدارية والاجتماعية التي حققتها الشهابية استمرت، أمّا الإستراتيجية الوطنية والاجتماعية لبناء دولة عصرية ومفهوم جديد للوحدة الوطنية، فقد تعطلت قبل العام ١٩٧٠. فمنذ العام ١٩٦٧، اختار النزاع العربي الفلسطيني لبنان ساحة قتال. فالأحزاب والحركات السياسية، من أقصى اليمين المسيحي إلى أقصى اليسار، أجمعت، بالرغم من نزاعاتها المتبادلة، على محاربة الشهابية، وبخاصّة وجهها العسكري، أو «المكتب الثاني». فالتجربة الشهابية في الحكم، التي لا يمكن أحدًا أن يُنكر أفضالها، لا تزال، ولسوء الحظّ، إلى يومنا هذا، موسومة بـ«علامة سوداء»، وهي تصرفات ضباط «المكتب الثاني» والجيش، وتدخلاتهم في الحياة السياسية اللبنانية.

ولكنّ من الصعوبة بمكان إنكار الدور الذي قام به «المكتب الثاني» في عهد شهاب وحلو، وعدم إدانته من الوجهة الديمقراطية، لتدخله في السياسة والقسوة في قمع انقلابي العام ١٩٦٢. ولكنّ هذا الدور وهذه التصرفات ضحّمها معارضو نظام شهاب، بغية تشويه صورته وزعزعته.

أنا لست هنا في معرض الدفاع عن المكتب الثاني وعن جهازه الأمني، وبخاصّة في الظروف الراهنة، ولكنني أكتفي بوضع بعض الأمور في نصابها.

١ - لقد أسهم المكتب الثاني، مباشرة وبفاعلية، في تأمين سلامة الأراضي اللبنانية وأمن المواطنين، طوال عشر سنوات، في مرحلة كانت الحروب والثورات تمزّق المنطقة، امتدادًا إلى لبنان.

عهده ظلماً، وبخاصة الطوائف المسيحية التي كانت تأخذ عليه مواقفها في أحداث ١٩٥٨، واتفاقه مع عبد الناصر، وسياسته الاجتماعية المتعاطفة مع المناطق الإسلامية المحرومة. وكذلك عارضه السياسيون والأحزاب العقائدية والقومية العربية أو اليسارية ذات القاعدة الشعبية المسلمة التي كانت ترى في سياسته الاجتماعية والإصلاحية التوحيدية عائقاً أمام إستراتيجيتهم الثورية. وأدركنا، في ما بعد، إلى أيّ مُنحدرٍ أوصل لبنان، بعد سنة ١٩٧٠، تهوّر بعض الزعماء المحافظين، أو من اليمين المتطرّف، وكذلك المغامرون الثوريون في بعض الأحزاب اليسارية.

أكان تمكّن فؤاد شهاب من متابعة ثورته البيضاء لو كان قبل البقاء في الرئاسة سنة ١٩٦٤؟ أو هل كان حقّقها بالتمام لو أنّه أسّس حركة أو حزباً سياسياً؟ وهل إعادة انتخابه التي رفضها، في العام ١٩٧٠، كانت مكّنت لبنان من تجنّب الحرب، في العام ١٩٧٥؟ الجواب هو أنّه لا يمكن الجزم في ذلك، إذ إنّ الأحداث التي تتالت على المنطقة، منذ ١٩٦٧، وارتداداتها على لبنان، لم يكن من الممكن تحاشيها، لأنّها كانت أقوى من كلّ الإرادات الحسنة وأقوى من كلّ الحكومات. ولكّنا لا ننكر، بعد أربعين سنة، أنّ ما نسّميه الإصلاح أو الثورة الشهابية البيضاء، ما يزال باقياً حتّى يومنا بخطوطه العريضة ومؤسّساته. واليوم، إن نحن عدنا إلى هذه المسيرة بالدرس، وكيّفناها مع العالم الجديد والعصر الجديد، قد نجد فيها الوسيلة المقبولة التي نعتمدها لاستعادة لبنان استقلاله، واستقراره، وترسيخ وحدته الوطنية.